التغيرات الاقتصادية والاجتماعية للريف الجزائري ما بين 1830-1874: حالة القبائل.

د.خالد بوهند*

مقدمة: قد نكون مخطئين إذا انسقنا وراء الكتابات الفرنسية، التي ترى بأن الجيش الفرنسي غزا الجزائر من أجل مهمة تمدينية خالصة، بمعنى تحرير الجزائريين من التسلط العثماني، ونشر الرأسمالية بدل الإقطاع، ودَمَقرطة المجتمع الجزائري الذي كان يعيش ريفه على نظام قبلي مغلق، لأن النتائج المترتبة عن ذلك كانت سلبية وكارثية.

في هذا الصدد سنحاول دراسة الانقلاب الذي حدث للمجتمع الجزائري في الريف، جراء قانون سناتوس-كونسلت (Sénatus-consulte) الذي صدر في 22 أبريل 1863، والذي استمر لغاية سنة 1874م- حسب الوثائق التي هي بحوزتنا- للإشارة أن هذا القانون، سبقته ترسانة من القوانين أو بالأحرى عقوبات منذ 1830م، وقد يتساءل المرء ما العلاقة بين الريف الجزائري وقانون سناتوس-كونسلت؟

كل الذين اهتموا بالموضوع يدركون أن المجتمع الجزائري، عشية الاحتلال، وبعده بقليل، كان مجتمعا يغلب عليه الطابع القبلي في الريف، وكانت الأراضي الخصبة مشاعة بين القبائل، يقومون بزراعتها، ثم يتقاسمون غلاتها، ولما وقفت هاته القبائل في وجه المحتل، من خلال انضمام شبابها في صفوف الثورات الشعبية، أراد هذا المحتل أن يشتت شملها، بانتزاع أراضيها عن طريق القوانين التشريعية. حتى وإن كان هذا المجتمع مسالما، كان محتوما عليه الخضوع لقانون الغالب، الذي يريد الاستيطان واستغلال الأرض.

لمعالجة موضوعنا هذا، قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة عناصر أساسية، سنسلط الضوء فيها على القبائل الجزائرية (تعريفها- أنواعها- علاقتها بالأرض)، وعلى قوانين نزع الملكية منذ 1830، مرورا بقانون سناتوس-كونسلت، وانتهاء بالنتائج والانعكاسات المترتبة عنه.

1- القبائل الجزائرية (1830-1863):

1-1- تعريف: إذا حاولنا أولا إعطاء مفهوم للقبيلة، نقول بأنها كانت تعتبر الخلية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ذات الفعالية القوية في مصير البلاد، وكانت وحدة متماسكة يجمعها جد واحد وشيخ واحد وتراث مشترك ومصالح مشتركة. تعيش حياة السلم وتعلن الحرب كوحدة ذات مصلحة خاصة، ولها ذكريات مكتوبة

*أستاذ محاضر أ في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة جيلالي ليابس.

وأخرى شفوية، وأساطير، ولها أحساب وأنساب يحفظها الصغير عن الكبير، والفرد عضو ثابت فيها وغير مستقل عنها، ليس له أن يفعل أو يقول شيئا خارجا عن سلطة القبيلة وسلطة شيخها الذي هو في مقام الأب الأكبر للجميع[1].

ولكن أحيانا تكون روابط القرابة داخل القبيلة روابط وهمية، وهذا ما نسميه نحن بوهم النسب، فالقبيلة هي ليست عائلة صافية الأصل تفرعت في مجرى القرون بفعل التزايد العددي الطبيعي، فغالبا ما تتكون القبيلة في الأصل من عائلة موسعة تكون صاحبة نفوذ وقوة، تنظم إليها عائلات أخرى من أجل الدفاع عن مصالح مشتركة، وكلما كانت المجموعة قوية، ازداد عدد العائلات والعشائر التي تنضم إليها، وتتعزز هذه الروابط بفعل المصاهرة داخل هذه المجموعة، وبالتالي تكون القرابة داخل القبيلة قرابة اجتماعية لا قرابة دموية، وهو ما يسمى كذلك بأجباب (جمع جب أو الفرع العضوي للقبيلة)، حيث يشكل تحالفها الفيدرالي القبيلة[2].

مهما يكن الأمر، فإن الجزائر كانت تضم سنة 1830 حوالي 516 من المجموعات والتحالفات الأوسع من القبائل، وكانت هناك اتحادات من القبائل، واقطاعات كبيرة تشكل دوائر وتضم أكثر من قبيلة تحت أسماء مختلفة، كمخازنية، ورعايا، وحلفاء أو توابع [3] وأحرار[4].

2-1-قبائل المخزن والرعية: شكلت قبائل المخزن في القطاع الوهراني، قوة عسكرية سهلة التعبئة، كانت خلال العهد العثماني تقوم بفلاحة أراضي البيليك، ومن جهة أخرى كانت تقدم للباي أعوانه وهم القياد، كما كانت المخزن تتكفل بمهمة جباية الضرائب الفلاحية على بقية القبائل (الرعية)، ومقابل ذلك كان الأتراك يسمحون لها بالاحتفاظ بمنتوجها الفلاحي، إضافة إلى إجبار قادة فرسانها (الأجواد)[5] على إسكان جزء من عائلتهم في مدن القطاع الوهراني، على غرار مدينة معسكر التي كان نصف منازلها ملكا لقادة فرسان المخزن وهم من قبيلتي الدوايرة[6] والزمالة [7].

لم تقتصر هاته القبائل المخزنية على الدوايرة والزمالة القريبة من مدينة وهران فحسب، بل كان هناك قبائل الغرابة، والبرجية، والمجاهر، والمكاحلية، وصبيح، وعكرمة، وبني شقران[8]، وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه المؤرخ في ضبط أنساب هاته القبائل المخزنية بشكل دقيق، فإن ما ورد في مذكرات الأمير عبد القادر قد تحل ولو جزء من هذا الإشكال، فمثلا قبائل المجاهر وصبيح (أولاد القصير)، ينسبون إلى جدهم زغبة (بنو هلال)، وتنتسب قبائل البرجية إلى الجد عبد القوي، والدوايرة يتشكلون من أولاد إسماعيل (نسبة إلى الآغا مصطفى بن إسماعيل عدو الأمير)، وإخوانهم البحايثية الذين ينسبون للمحال بجهة أولاد أبو بكر (وهم أولاد مسعود وأولاد بن عفان)، ولما دخلوا في طاعة الأتراك، أعطي لهم لقب مخزن (النبلاء)، وسموا كذلك بالدوايرة، أما الزمالة والغرابة والشراقة والمكاحلية فكانوا أصلا عبيد، ولما دخلوا في طاعة الأتراك، أعطي لهم لقب

مخزن، وأصبحوا هم كذلك دوائر فأطلق عليهم اسم زمالة لكي يفرقوهم عن قبائل الدوابر، كما التحقت بهم الأعراب من الشوايلية والعمايمية والسعايدية والخلوت ونحوهم[9].

أما في القطاع القسنطيني، فكان الوضع مختلف تماما، إذ كانت غالبية المنازل في مدينة قسنطينة ملكا للريفيين الذين يقضون فصل الشتاء داخل المدينة، وكان هؤلاء الريفيون المزارعون هم الذين يشكلون المخزن (وليس القبائل)، وكان تحت تصرفهم الأراضي السهلية التي تسمى العزل، والتي كانت أصلا ملكا للبيليك. ومن هنا فان المخزن في القطاع القسنطيني لا يمثله القبيلة المهيكلة عسكريا، كما هو الحال في القطاع الوهراني، وإنما كتلة من المزارعين العاملين في أراضي البيليك التي تشكل أكثر من 3/2 الأراضي، وبالإضافة إلى هؤلاء وجد قبائل كانت معفية من الضرائب التي يطلق عليها حكر مقابل حفظ النظام في القطاع، ولكن الحاج أحمد باي وفي إطار إصلاحاته قبيل الاحتلال، ألغى تلك الامتيازات وأرغم الجميع على دفع الحكر وهذا لتغطية عجز بيليكه فيما يخص الضرائب، مما جعل أعداءه يتزايدون باستمرار.

وأمام عدم انضباط الانكشارية، كان أحمد باي يعين جنوده المشاة من البربر، وفرسانه من الريف، وقد استطاع اكتساب احترام الدوايدة وهم حكام جنوب البيليك، وربط علاقات مع أقوى حكامهم من عائلة ابن قانه[10]، سادة الصحراء، وعائلة المقراني التي بسطت سلطتها على القسم الغربي من البليك، وحامية طريق البيبان، كما ربط الباي علاقاته مع سادة فرجيوة والزواغة قبائل البربر[11].

أما أصل الدوايدة فينحدر نسبهم إما إلى الجيش الذي قاده الصحابي عقبة بن نافع لفتح المغرب، وإما إلى بني هلال، فهم بذلك ليسوا بحاجة لإظهار نسبهم النبيل(الشريف) للتعريف بهم[12]، كما تنضوي إلى الدوايدة عائلة من عائلات نبلاء السيف في الصحراء، وهي عائلة بوعكاز، المعادية للباي وحلفائه من عائلة ابن قانه[13].

كما لا يفوتنا ذكر أمثلة عن قبائل الرعية، على غرار بني عامر بسهل المكرة بمنطقة سيدي بلعباس، التي كانت خلال الحكم العثماني، قد فقدت لقب مخزن، وأدرجت ضمن الرعية، بسبب تحالفها مع الأسبان الذين كانوا ما يزالون مسيطرين على مدينة وهران، وكانوا في حرب مع الحكام الأتراك.

وبنو عامر أو العوامر ينحدرون من عرب بني هلال، وينتسبون لجدهم عامر بن إبراهيم بن يعقوب بن معروف بن سعيد بن رياب بن خالد بن حجوش بن حجاز بن عبيد بن حميد بن عامر بن زغبة، وللجد عامر، أولاد وأحفاد، شكل كل واحد– بطريقة الانشطار الذري-فرع قبلي، ومن أهم هذه الفروع: العمارنة، أولاد ابراهيم، الحجز، أولاد سليمان، أولاد علي، أولاد عبد الله، الحساسنة، حميان، أولاد سيدي علي بن يوب ودوي عيسى، الجعافرة، أولاد بالغ، بني مطهر، الجعافرة بن جعفر، أولاد سيدي خليفة وغيرها[14].

3-1- القبيلة والأرض: لقد ارتبطت القبيلة بالأرض بشكل كبير، باعتبار أنها كانت من الناحية الاقتصادية، مصدر رزق لأفرادها، ولماشيتها أيضا، وعلى هذا الأساس، كانت الأرض عشية الاحتلال الفرنسي مقسمة على النحو التالي:

أ- **أراضي البيليك:** وهي الأراضي الخصبة المحيطة بالمدن، حيث توجد حاميات الجند، تزرع هذه الأراضي بالاعتماد على السخرة (تويزة) المفروضة على القبائل المجاورة أو مباشرة من قبل الخماسين الذين يتلقون من الدولة المحاريث وحيوانات الحمولة والبذر، وينالون خمس الإنتاج كأجر لهم.

ب- **أراضي العزل:** وهي الأراضي التي يصادرها أو يشتريها الباي من القبائل ويتنازل عنها لصالح موظفيه، هؤلاء يوكلون أمر زراعتها إلى الفلاحين، أو يتنازل عنها لصالح قبائل تسمى بالعزل (أي المخزن كما ذكرنا منذ قليل)، التي تقدم لقاء ذلك، الجنود (أي الأجواد كما ذكرنا)، والولاء للباي، أو يتنازل عنها الباي لصالح فئة ثالثة هي المزارعين مع تعهدهم بدفع الإتاوات.

جـ- **الأراضي القبلية:** كل قبيلة كانت تمتلك قطعة أرض بشكل مشترك، يمارس أفرادها نشاطاتهم داخلها كتربية المواشي وزراعة متنقلة أو ثابتة العشبة، وتتم هذه الأعمال والانتقالات في محيط محدد، بحيث لا تتخطى هذه المناطق أو الخطوط إلا لأسباب مهمة كالغزو والحرب[15].

2-قوانين نزع الملكية (1830-1850): لقد شكلت القبيلة في الجزائر خلال القرن التاسع عشر للميلاد، عقبة أمام الغزاة الفرنسيين، لأن الكثير منها كان مهيكلا عسكريا، ويتوفر على قيادات وقفت ندا للند أمام جنرالات فرنسا، ولذلك كان الانتقام منها كبيرا.

لقد استخدم المحتل الفرنسي في الجزائر من سنة 1830 إلى سنة 1850، العديد من الطرق للاستحواذ على الممتلكات الجزائرية بصفة عامة، وذلك تحت غطاء ترسانة من القوانين والمراسيم والأمريات، ففي 8 سبتمبر 1830، صدر قرار يقضي بضم بعض الممتلكات التابعة للأوقاف (الحبس) بالجزائر (العاصمة)، وأيضا أراضي البيليك وممتلكات المهاجرين الجزائريين إلى الدولة الفرنسية (الدومين)، وقد خص قرار 31 ديسمبر 1830 ضم ممتلكات بيليك قسنطينة إلى الأملاك العامة لفرنسا، شملت أولا ممتلكات الموظفين السامين في الايالة الجزائرية لا سيما في قطاعي الجزائر وقسنطينة، ثم بعدها تم إلحاق أراضي الأمير عبد القادر، لا سيما المساحات المتصلة ببعض المدن والحاميات العسكرية على غرار تازة الواقعة جنوب ثنية الحد، وتاقدامت القريبة من مدينة تيارت.

تلا ذلك قانون المصادرة، الذي يعود إلى سنة 1845، وقد ارتبط بالوضعية السياسية والعسكرية لتلك الفترة، والغرض من ذلك كان مصادرة الأراضي الجماعية والفردية، ومن الجدير بالذكر أن القانون لم ينطبق على القبائل التي كانت في حالة حرب مع الاحتلال فحسب، وإنما كل القبائل التي ساعدت من قريب أو

بعيد المقاومات الشعبية، وقد شمل القانون السالف الذكر كل الجزائريين الذين تخلوا عن أراضيهم لا سيما في المناطق المتاخمة للحدود الشرقية والغربية للبلاد.

وتحت غطاء التحقق من سندات الأراضي، صدرت أمريتين ما بين سنوات 1844 و1846 قاضيتين إلى انتزاع ومصادرة أراضي القبائل، حيث أوكلت للجان الساهرة على تطبيق الأمريتين أولا إلى انتزاع الأراضي الضرورية للاستعمار، وثانيا إلى عملية تمليك الأراضي للأوروبيين [16].

3- قانون سناتوس-كونسلت (1863-1874): يعتبر قانون سناتوس-كونسلت الذي صدر في 22 أفريل 1863، من أخطر القوانين التي صادق عليه مجلس الشيوخ الفرنسي، وباركه نابوليون الثالث في غياب نقاش جدي حوله، ولا مبالاة الطبقة السياسية في فرنسا لشؤون المستعمرة [17]، واستمر العمل من أجل تحقيقه –حسب الوثائق التي هي بحوزتنا-لغاية سنة 1874م.

يتضمن القانون الذي صوت عليه الشيوخ بالإجماع، 117 صوت مؤيد مقابل صوتين معارضين [18]، نصا مكتوبا ضم سبعة فصول، ورد في الفصل الأول منه التالي : « إن الأراضي التي في تصرف أعراش الصحراء والتل من البلاد الجزايرية (كذا) بأي حجة كان قد صار ملكها مستقلا لأهل الأعراش المذكورة إن لم ينقطع التصرف المذكور منذ ابتداء استقرارهم فيها إلى الآن وكان ذلك معروفا بالتواتر ثم إن المعاملات والتقسيمات والتنقيصات التي قد جرت في أمر الأراضي بين الدولة وأهل البلاد الجزايرية (كذا) تبقى مقررة ثابتة لا رجوع فيه » [19].

ثم ألحق نابوليون الثالث، مرسوما في 23 ماي 1863، تعلق بكيفية تطبيق القانون المشيخي، تضمن هو الآخر سبعة وثلاثين فصلا، موزعين على ستة أبواب، وذلك بعد أن: «اطلعنا على كتاب عرضه علينا وزيرنا كاتب السر في الأمور الحربية نظرنا في القانون الشرعي المؤرخ في 16 من جوان 1851 في تقرير الأملاك بالبلاد الجزايرية ثم تأملنا في مضمون المرسوم الصادر من جماعة مشيخة الدولة بتاريخ 22 من أفريل سنة 1863 في تثبيت ملكية الأملاك التي يستقر بها أعراش البلاد الجزايرية»[20].

لقد ورد في ملف تطبيق قانون سناتوس-كونسلت لسنة 1864، أنه تم تشكيل لجان وشبه لجان[21]، لتطبيق القانون فورا على القبائل الموجودة في القطاع الوهراني، وهي قبيلة أولاد خالفة (دائرة عين تموشنت)، وأولاد سليمان (المرابط) وأولاد سليمان (العرب) والحساسنة وحميان (دائرة سيدي بلعباس)[22]. وفي تقرير من المكتب العربي للقطاع الوهراني موجه إلى الحاكم العام، ورد أن كل قبائل القطاع الخاضعة للسلطة المدنية، أضحت محصورة في محيط البلديات، ويخص بالذكر قبائل الحشم (دائرة مستغانم) والغرابة (دائرة وهران) وأولاد مالف وغوفيرات وشافه أو شافعه وأولاد سيدي عبد الله وشرفه حمادية وأولاد بن كمال وشلافه (وكلها بدائرة مستغانم)[23].

إن قانون سناتوس-كونسلت يهدف كذلك إلى تقسيم القبيلة لتحويلها إلى دواوير، نلمس ذلك من خلال تعليمات الحكومة العامة للقطاع الوهراني، كحالة قبيلة الزمالة التي تم تقسيمها إلى دوارين: تنازيت ومفتاح، وقبيلة أولاد خالفة التي حولت إلى دوارين هما: سيدي علي بوعمره وسيدي بن عده، وقبيلة لعلايت التي حولت إلى دوار غوف وسي علي شريف، وقبيلة أولاد زاير التي قسمت لتشكيل أربعة دواوير: صوف التل وأغلال وأوبليل وسيدي دحو[24].

كان تطبيق القانون، يقضي في بعض المرات تدخل الضباط السامون لتقديم آرائهم الخاصة واقتراحاتهم، هذا ما لمسناه من رسالة الجنرال قائد القطاع الوهراني موجهة إلى الحاكم العام، ورد فيها رأيه فيما يخص دائرة معسكر، التي خضعت فيها ثلاثة قبائل للقانون المذكور، وهي: أولاد سعيد وأولاد سيدي دحو وفراقه، حيث يقترح الضابط قبيلة رابعة وهي أولاد الحمام التحتاني التي تتمركز بالمنطقة المحاذية لطريق وهران، لتضم إلى قبيلتي أولاد سعيد وفراقه[25].

وفي الجانب الاقتصادي، قدم المارشال راندون وزير وأمين الدولة للشؤون الحربية، تقريرا إلى نابوليون الثالث مؤرخ في 20 يناير 1866، يبلغه فيه عن سير عملية تطبيق القانون المذكور، الذي يرى بأنه يسير بخطى ثابتة بفعل المجهود المضاعف للجان المختصة، حيث يرى-استنادا لرأي الحاكم العام بالجزائر-أن على حكومته تعيين مقدما، القبائل التي يتم إخضاعها للقانون المذكور حتى لا يعرقل المشروع. من جهة أخرى، يرى راندون أن مشروع انجاز خط سكة حديد الجزائر (العاصمة) وهران، الذي يعبر منطقة وادي الشلف، موطن العديد من القبائل، لن يتجسد إلا إذا تم تطبيق قانون سناتوس-كونسلت على قبائل المنطقة [26].

استنادا إلى تقرير عن نتائج تطبيق قانون سناتوس-كونسلت من 22 أفريل 1863 إلى 1 يناير 1867، وفيما يخص أراضي العزل التي تتركز بالخصوص في القطاع القسنطيني، وتسهيلا لعمليات الاستيطان الأوروبي، تم إخلاء تلك الأراضي من الأهالي، وهم عائلات كانت متواجدة منذ العهد العثماني، وعائلات أخرى وافدة من طبقة الخماسين أو المستأجرين، لينقلوا إلى أماكن معزولة وبعيدة عن المراكز الأوروبية [27].

إن عمليات إحصاء أراضي العزل بقطاع الجزائر، ووهران، وبالخصوص بالقطاع القسنطيني أين يكثر هذا النوع من الملكية، كان يقتضي تعيين لجنة خاصة بها، حيث لا يقتصر دورها في تحديد الأماكن المستغلة، وإنما أيضا في معرفة ما إذا كانت أراضي العزل ملكا فعليا للسكان الأهالي الأوائل، حتى يتسنى للسلطات منحهم قطع أراضي هم في حاجة إليها. لقد تمكنت اللجنة المختصة بتاريخ 1 يناير 1868، من جمع المعلومات التالية حول أراضي العزل المعترف بها:

- الجزائر: عين قبلية- بلاد معموره .

- قسنطينة: عزل بونه- وادي زناتي- سمندو/وادي كتان- ميلاح/صراويه- شطابه- قايدة العزل-أولاد عبد النور- زواغه- سقيه- سواحليه وأولاد عطيه- أولاد جباره- قرفه أو كرفه[28].

إن الأراضي التي حددتها اللجان المختصة، لكي يطبق عليها قانون سناتوس-كونسلت على غرار ما ورد في الجدول، لن يكون التصرف فيها بحرية كما كان عليه الأمر في السابق، بدليل النشرية التي وجهها دو غيدون الحاكم العام إلى كل من المدير العام للشؤون المدنية والمالية وولاة وجنرالات قادة الأقاليم، ورد فيها أن الأهلي لا يحق له تأجير الأراضي الجماعية (المشاعة) لأوروبي أو أهلي آخر غريب عن قبيلته، إلا بموافقة أعضاء الجماعة، في انتظار تسليم عقود الملكية الجديدة [29].

وكانت النشرية التي وجهها شانزي الحاكم العام الجديد، إلى الولاة والجنرالات، تبين المأزق الكبير الذي وقعت فيه الإدارة الاستعمارية جراء محاولة تطبيق قانون سناتوس-كونسلت، فمن جهة هناك محافظ-محقق واحد فقط تمكن سنة 1873، وفي ظرف يومين من جمع 5 إلى 600 عقد ملكية، يضاف إلى ذلك المخاطر الناجمة عن تراكمات عقود الملكية محررة بأسلوب يشوبه الغموض، لأنها لم تحرر في مكان وزمان إجراء التحقيق، من جهة أخرى كانت العائلة التي تعتقد بأنها مجبرة على تسليم كل عقودها للجنة المختصة دون استرجاعها، معرضة إلى التشتت فيما بعد، لأن المحافظ-المحقق (الفرنسي) لا يلجأ إلى المترجم إلا نادرا، وفي حالة الاعتراض، يقوم هذا الأخير بإعادة التحقيق، وعلى هذا الأساس يكون فكرة عن الإجراء الواجب اتخاذه، وبالتالي تسقط كل حجة أو عقد ملكية مهما كانت أهميتها [30].

خاتمة: حول النتائج والانعكاسات: كان لقانون سناتوس-كونسلت الصادر في 22 أبريل 1863، تأثيرات خطيرة على القبيلة، عبر عنها بصدق كاتب فرنسي يدفعه في ذلك وخز الضمير: « لقد ساهمت سياستنا الثابتة في تفكيك القبيلة. لقد نزعنا منها روح القرابة والتضامن التي كانت موجودة بين كل أفرادها، الأغنياء منهم والفقراء. فأصبح الغني بسبب تطور الملكية الفردية، أناني جشع، يعتقد أنه غير مجبر للتصدق على الفقير...»[31].

لقد وجدت القبائل الجزائرية من الناحية الكمية والنوعية في حالة من الفوضى العارمة. وكان البعض منها قد استسلم للغزاة الفرنسيين، أما القبائل التي عزلت نفسها عن الاحتلال، أو وقفت ضده، فقدت كل عناصرها الديناميكية والخلاقة. وكان لذلك أثر في عدم القدرة على التشبث بنظامها الاجتماعي والاقتصادي القديم[32]، ولقد تحول بعض الأفراد نتيجة فقدهم لأراضيهم، إلى عمال يوميين، أو إلى خماسين، أو إلى مزارعين في أحسن حالات تحولهم وهم يقدمون مالا للأوروبيين لقاء عملهم[33].

أما الملاكين الجزائريين الذين اكتسبوا أو حافظوا على عقاراتهم (50 إلى 100 هكتار)، فإنهم سيشكلون بورجوازية عقارية مبعدة عن السلطة السياسية بحكم الواقع الاستعماري، ولا تمارس بالتالي أية هيمنة لأنها لم تكن تلقى الدعم المالي والسياسي من إدارة الاحتلال، وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهتها هذه الشريحة الاجتماعية الجزائرية، إلا أنها بقيت متحالفة سياسيا وفي نفس كل الأحوال مع البورجوازية الأوروبية والإدارة الاستعمارية[34].

ودائما في إطار تتبع مصير القبيلة ومعها الأرستقراطية الريفية[35]، جراء قانون سناتوس-كونسلت، ذُكر بأن الحاكم العام الجديد بالجزائر جول كامبون، أراد سنة 1891 إقامة حفلة بمدينة الجزائر بمناسبة التعيين، ودعا إليها خمسة وعشرين من أعيان الجزائر (الأجواد- المرابطين)، الذين يتكون دخلهم من ستة آلاف فرنك، فلم يجد سوى ستة أفراد منهم، وقد دعاه ذلك إلى الاستغراب والتساؤل.

وكان كامبون يعرف الجزائر خلال عقد السبعينات حيث كان موظفا إداريا، ولكنه تأكد خلال التسعينات، وقد أصبح حاكما عاما، أنها فقدت إطاراتها، وأنها أصبحت بلا فئة متنفذة. ورغم أن كامبون قد أمر بالبحث عن الإطارات المفقودة ودراسة أسباب اختفائها والاستمرار في التقرب منها، فإن النتيجة كانت سلبية وهي دخول الجزائر في وضع اجتماعي جديد مع فاتح القرن العشرين[36]. عبر عنه أحد الفرنسين بأنه عهد انفصال الفرد من العائلة، كما انفصلت العائلة من القبيلة، وعهد سعى فيه الأهلي إلى الاستقرار بدل الترحال، واستبدال الخيمة (مأوى القبيلة) بالقربي (الكوخ)، وإلى استبدال القربي بالمنزل[37].

إن المحتل الفرنسي للجزائر جلب معه القوانين والثقافة والتعليم والديمقراطية والليبرالية والرأسمالية، ولكن هل يمكن اعتبار أدوات العصرنة هذه نقمة أم نعمة على الجزائريين؟ ماذا لو لم تتعرض الجزائر للاستعمار؟ كيف كان سيصبح المجتمع الجزائري الذي كان يغلب عليه الطابع القبلي لو تركه الذين يحسبون أنهم أوصياء وشأنه يتطور بمحض إرادته؟

الهوامش:

(1)-أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900. ج1.ق2. دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص.112. (2)-هواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960.(ترجمة : جوزيف عبد الله). دار الحداثة، بيروت، 1983، ص.ص.117-118.---- (3)-سعد الله، المرجع السابق، ص.112.

(4)- بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر . (تحقيق : يحي بوعزيز) . دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1990، ص.115.---- (5)-الأجود : اسم مشتق من كلمة جواد الذي يعني الحصان أو الفرس.

(6)-الدوابر : جمع دايرة ، وهو المكان الذي تنتصب فيه الخيام على شكل دائرة .

(7)-Marcel Emérit, L'Algérie à l'époque d'Abd-El-Kader .Éditions Larose , Paris , 1951, p.236.

(8)-المزاري، المصدر السابق، ص.ص.114-115.---- (9)-عبد القادر الأمير، مذكرات (سيرة ذاتية كتبها في السجن سنة 1849) .(تحقيق : محمد الصغير بناني وآخرون) .دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1994، ص.ص.108-109.

(10)-كان الحاج أحمد باي كرغليا، من أب تركي، وأم جزائرية الأصل اسمها شريفة ابنة الشريف بن قانه.

(11)-Emérit , op.cit , p.p.236-238.

(12)-Mahfoud Smati , Les élites algériennes sous la colonisation.T1 . Éditions Dahleb, Alger, sans date, p.29.

(13)-Marthe et Edmond Gouvion, Kitab aayane el marhariba. Fontana, Alger, 1920, p.31.

(14)-خالد بوهند، الوضع الثقافي وتكوين النخبة بمنطقة سيدي بلعباس 1900-1954. مذكرة ماجستير، جامعة سيدي بلعباس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2004-2005، ص.ص.27-29.

(15)-عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر (محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962). (ترجمة : مجموعة من الأساتذة). الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص.ص.27-28.

(16)-Djillali Sari, La dépossession des fellahs. SNED, Alger, 1978, p.p.11-15.

(17)-Annie Rey-Goldzeiguer, Le royaume arabe .SNED, Alger, 1977, p.213.

(18)-Ibid, p.213.----- (19)-A.N.O.M, 1 N 1, dossier : Sénatus-consulte 1863 (janvier-décembre).

(20)-Ibid.

(21)-ورد في رسالة من جنرال قائد القطاع الوهراني موجهة إلى الحاكم العام ، أن جماعة كل قبيلة هي التي كانت تقوم بتعيين ممثلين عن اللجان التي ستسهر على تطبيق قانون سناتوس-كونسلت . أنظر:

Ibid, année 1865, lettre du général commandant de la subdivision d'Oran au gouverneur général.

(22)-Ibid, année 1864.-----(23)-Ibid, année 1864, rapport du bureau arabe au gouverneur général.

(24)-Ibid, année 1865, instructions du gouverneur général 1865 .

(25)-Ibid, année 1865, lettre du général commandant de la subdivision d'Oran au gouverneur général, Mascara , le 13-02-1865.

(26)-Ibid , année 1866, rapport du ministre secrétaire d'état au département de la guerre à l'empereur de France, Paris , le 20 janvier 1866.

(27)-Ibid, année 1867, Situation des travaux d'application du Sénatus-consulte du 22 avril 1863 à la date du 1er janvier 1867.

(28)-Ibid, année 1868, Situation des travaux du Sénatus-consulte du 22 avril 1863 au 1er janvier 1868.

(29)-Ibid, année 1873, circulaire du gouverneur général civil de l'Algérie vice-amiral De Gueydon, Alger, le 25 janvier 1873.

(30)-Ibid , année 1874, circulaire du gouverneur général Chanzy , Alger, le 6 mars 1874.

(31)-Léon Hugonnet , La crise algérienne et la démocratie .Armand Le chevalier Éditeur , Paris, 1869, p.33. ----- (32)-Goldzeiguer,op.cit, p.p.494-495.

(33)-أندري برنيان وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر .(ترجمة : اسطنبولي رابح ومنصف عاشور) . ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص.346.---- (34)-ابن أشنهو، المرجع السابق، ص.293.

(35)-الأرستقراطية الريفية (أو الأرستقراطية التقليدية) : أولا : مصطلح أرستقراطية أو نبلاء، يتداوله الكتاب الغربيون، لأنه يندرج ضمن ثقافتهم، وهو في ثقافتنا مرادف لكلمة أشراف . ثانيا : في الريف تنطبق على هذا المصطلح كلمة أعيان، التي تضم المرابطين (الأولياء)، أو شيوخ الزوايا، كما تدخل في زمرتها العائلات الكبيرة (الخيام الكبيرة)، على غرار كما رأينا سابقا عائلة ابن قانة، وعائلة بوعكاز، وعائلة المقراني، يضاف إلى ذلك قبائل المخزن الموروثة عن العهد العثماني، وكذا قيادها وآغاواتها وباشاواتها .

(36)-أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر. المجلد الخامس. دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص.ص.92-93.

(37)-Augustin Berque, « L'habitation de l'indigène algérien ». Revue Africaine, n=78, année 1936, OPU, Alger, 1998, p.46.

Abstract: The author of this article has tried to study the economic and social upheavals in the Algerian countryside, from 1830 to 1874 due to the expropriation of land the tribes by French law, namely the decree of the senate, who been legislate April 22, 1863, and that persisted until 1874 .